AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تقييم الواقع الاقتصادي للصناعات الإنشائية في محافظة واسط

Evaluation of the economic reality of the construction industries in Wasit Governorate

https://doi.org/10.29124/kjeas.1547.9

ربيع نوري عبد[1] أ . م . د سلام منعم زامل[2]

Rabih Nouri Abed Ass. Prof. Dr: Salam Moneim Zamil

r.noory76@gmail.com smuneam@uowasit.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص: انطلقت فكرة البحث من أهمّية الصناعات الإنشائية التي تُعدّ جزءًا من الصناعات التحويلية بوصفها أهمّ الأنشطة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني؛ وذلك لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية. لذا من الضروري البحث في هذا المجال من أجل تطوير هذه الصناعة، وتكمن أهمّية البحث من خلال العرض التفصيلي للصناعة الإنشائية في محافظة واسط وتحليل واقعها. وتتجسّد مشكلة البحث في أنّ الصناعات الإنشائية في محافظة واسط لا تزال تعاني من العديد من المشاكل والمعوّقات التي تعرقل نموّ تلك الصناعة. ويهدف البحث إلى تحليل ودراسة واقع ومؤشّرات الأداء الاقتصادي للصناعات الإنشائية في محافظة واسط.

توصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات، أهمّها: تعاني الصناعات الإنشائية في محافظة واسط من معوّقات عديدة لاسيّما على: مستوى البنى التحتية ، والضرائب ، وسياسة الانكشاف الاقتصادي ، والفساد الإداري والمالي ، التي شكّلت بمجموعها عائقاً في تقدّم الصناعات الإنشائية في المحافظة . لذا يوصي البحث بضرورة الاهتمام بعملية تقويم كفاءة الأداء الاقتصادي للصناعات الإنشائية الصغيرة بشكل دوري ومستمرّ؛ لضمان تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، والكشف عن الانحرافات في حينها ، وتحديد أسبابها، ومعالجتها لضمان عدم تراكمها.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الإنشائية، الصناعات الصغيرة، محافظة واسط

Abstract: The idea of the research stemmed from the importance of the construction industries, which are part of the manufacturing industries, as the most important activities on which the national economy depends, due to their close connection to the process of economic development. Therefore, it is necessary to research this completion in order to develop this industry. Therefore, the importance of research lies through presentation.

Detailed study of the construction industry in Wasit Governorate and an analysis of its reality. The problem of the research is that the construction industries in Wasit Governorate still suffer from many problems and obstacles that impede the growth of that industry. The research aimed to analyze and study the reality and indicators of the economic performance of the construction industries in Wasit Governorate.

The research reached a number of conclusions, the most important of which are; As the construction industries in Wasit governorate suffer from many obstacles, especially at the level of infrastructure, taxes, the policy of economic exposure, and administrative and financial corruption, which together constituted an obstacle to the progress of the construction industries in the governorate. Therefore, the research recommends the necessity of paying attention to the process of evaluating the efficiency of the economic performance of small construction industries periodically and continuously. To ensure the implementation of the set strategic objectives, to detect deviations in a timely manner, to identify their causes and to address them to ensure that they do not accumulate.

Keywords: construction industries, small industries, Governorate of Wasit

المقدّمـــــــة:

إنّ للصناعات الإنشائية أهمّية بارزة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، فهو النشاط المركزي الذي يقود النشاطات جميعها نحو التطوّر والنموّ. وتحظى الصناعات الإنشائية بقدر وافر من الأهمية، فهي إحدى الركائز الأساس في هيكل محافظة واسط الاقتصادي والصناعي، ويتّضح ذلك من توافر فرص العمل لطالبيها، فضلاً عن التحسّن في مستوى الدخول.

أهمّية البحث: تكمن أهمّية البحث من خلال العرض التفصيلي للصناعة الإنشائية في محافظة واسط، وكذلك تحليل لواقع تلك الصناعة ومؤشّراتها في المحافظة، وتحديد المعوّقات .

مشكلة البحث: تتجسّد مشكلة البحث في أنّ الصناعات الإنشائية لا تزال تعاني من العديد من المشاكل والمعوّقات التي تعرقل نموّ تلك الصناعة، والتي حالت دون التوطّن والتركّز الصناعي لتلك الصناعة في محافظة واسط ولاسيمّا ما يترتّب على ذلك من انخفاض مستويات الإنتاجية والاعتماد على الاستيرادات في سدِّ الحاجة المحلّية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- دراسة الإطار المفاهيمي للصناعات الإنشائية وأهمّيتها والتأثيرات المترتّبة عليها.
2- تحليل ودراسة واقع ومؤشّرات الأداء الاقتصادي للصناعات الإنشائية في محافظة واسط .
3- تحديد أهمّ المعوّقات والتحدّيات التي تواجه تطوير الصناعة الإنشائية في العراق ومحافظة واسط .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها "أنّ الصناعات الإنشائية في محافظة واسط لم تستثمر الإمكانيات المتاحة جميعها فعلى من رغم الإمكانيات الجيدة لتطوّرها جاء توزيعها المكاني بصورة غير متوازنة".

منهجية البحث: إنّ العمل على إثبات فرضية البحث السعي لحلّ مشكلاته وتحقيق أهدافه، استعمال المنهج الوصفي لبيان أهمّية واقع الصناعات الإنشائية في محافظة واسط، إذْ تَمّ العمل بمنهج البحث الاستنباطي والتحليلي للوصول إلى هدف الدراسة والحكم على مستوى أداء الصناعة الإنشائية في محافظة واسط.

المبحث الأول: الصناعات الإنشائية: (مفهومها، تصنيفها، أهمّيتها)

أولاً: مفهوم الصناعات الانشائية:

الصناعات الإنشائية تُعرّف بأنّها "صناعة المنتجات اللافلزية، والتي هي فرع من أحد فروع الصناعات التحويلية، وتشتمل العديد من الصناعات التي تعمل على إنتاج : الطابوق بأنواعه، والسمنت، والزجاج، والكاشي، والنورة، والجص، والبلوك، وقوالب الصب بأنواعه". وتعتمد هذه الصناعات على المواد المستخرجة من سطح الأرض وباطنها وهي مواد معدنية لا فلزية كـالطين و الرمل والحصى والحجر[1] .

هذه الصناعات الإنشائية تختلف فيما بينها من إذْ المواد المستعملة الأولية فيها وطبيعة المراحل للعملية الإنتاجية أولاً، ونوع المنتجات ثانياً، وكذلك من حيثْ موقع الفرع الصناعي الإنشائي وأهمّيته للنشاط الصناعي في عملية البناء ثالثاً. وعلى الرغم من تعدد الاختلافات بين هذه الصناعات نجد فروع هذه الصناعات تشترك جميعها على الأغلب لتحقيق هدف واحد، وهو استعمال منتجاتها النهائية في عملية البناء والتشييد[2]، كما إنّ قطاع البناء يشمل مختلف أنواع المساكن والأبنية والدور الحكومية والأهلية، وكذلك المستشفيات والمدارس وغيرها. أمّا التشييد فيشمل: الطرق، والسكك الحديدية، والجسور، والسدود، ومدّ الأنابيب[3].

وهناك نوعان رئيسان من المواد الأولية التي تعتمدها الصناعات الإنشائية وهي[4] :

1- مواد لافلزية (معدنية)، وهي تلك المواد المستخرجة من باطن الأرض وسطحها: كالطين، والرمل، والحصى، والحجر .
2- مواد نباتية عشبية وخشبية وسعف النخيل والتبن ، ما زالت هذه المواد تستعمل في بناء المساكن ولاسيّما في المناطق الريفية والنائية ومن قبل أصحاب الدخل القليل .

---

(1) محمد أزهر السماك، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987، ص88.

(2) كفاية عبدالله عبد العباس، الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه (غ . م) كلّية الآداب، جامعة البصرة ، 2005، ص9.

(3) لودفيك رومانجيك وآخرون، التخطيط الاقتصادي الاشتراكي ، ترجمة عصام عبداللطيف احمد ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، 1978، ص65 .

(4) جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق: الطبيعة والاقتصادية والبشرية ، ط3 ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، 1965، ص312.

ثانياً- تصنيف الصناعات الإنشائية:

المقصود بالتصنيف هو وضع معيار محدّد تجتمع فيه الخصائص المتشابهة أو المتناظرة في فئات معينة من أجل دراستها، وتسهيل عملية إجراء المقارنة بين الفروع أو الأقسام الصناعية. يستهدف التصنيف الصناعي إظهار خواص الصناعة السلبية منها والايجابية.

وقد تَمّ الاسترشاد بالتصنيف الذي اعتمدته الأمم المتّحدة ومنظّمة (UNIDO)، والذي تَمّ من خلاله تقسيم الصناعات التحويلية إلى تسعة فروع بالاعتماد على تصنيف (ISIC)، إذْ نجد أنّ الصناعات الإنشائية تَضُمّ الكثير من الصناعات مثل: صناعة الطابوق، والاسمنت، والزجاج، والحصى، والنورة، وكتل البناء الجاهز، والكاشي والموزائيك، والقوالب الخرسانية (البلوك)، والشتايكر، والمقرنص، والكريستون وغيرها من الصناعات الأخرى[1].

وعند النظر إلى الجدول (1) يتبيّن أنّ الصناعات الإنشائية تتباين في موقعها وأهمّيتها من الأنشطة الصناعية من دولة إلى أخرى، عندها نلاحظ أنّ التصنيف الالماني نجده يحتوي على أربعة مستويات من الأنشطة الصناعية، ونجد أنّ الصناعات الإنشائية تقع في المستوى الأول من هذا التصنيف وتُعرَفُ بصناعة الانشائية.

الجدول (1) تصنيف أنشطة الصناعات التحويلية (الالماني، الامريكي، العراقي)

التصنيف الألماني	التصنيف الأمريكي	التصنيف العراقي
الصناعات الأساس وتشمل: **توليد الطاقة الكهربائية** **التعدين** **الصهر** **الكيميائية** **الإنشائية** **الصناعات المعدنية وتشمل:** **بناء المكائن** **الكهربائية** **الصناعات الخفيفة وتشمل:** **. المنسوجات والملابس الجاهزة** **. الأخشاب** **. الجلود ومنتجاتها** **. لعب الأطفال** **. الطباعة**	**الطاقة** **الحديد والصلب** **الصهر** **بناء وسائط النقل** **بناء المكائن** **الكهربائية** **العدسات** **المنتجات المعدنية** **الأخشاب** **. الزجاج** **. الورق** **. الطباعة** **. الجلود** **. النسيج** **. الملابس الجاهزة** **. الكيميائية**	**استخراج البترول والغاز وخامات المعادن** **الغذائية** **المنسوجات والألبسة الجاهزة** **الأحذية** **الخشب والأثاث** **الورق والطباعة** **الكيمياوية** **الإنشائية (البناء والتشييد)** **المعدنية الأساس** **. المعدنية المصنّعة** **. تحويلية أخرى**

(1) **عباس علي التميمي، النموّ الصناعي في الوطن العربي، مديرية مطبعة الجامعة، الموصل، 1985م، ص97.**

المواد الغذائية وتشمل: **طحن الحبوب** **الحلويات** **السكر**	**.الإنشائية (البناء والتشييد)** **.الغذائية**	

المصدر: صبحى أحمد خلف الدليمي، التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية الكبيرة في محافظة الأنبار، رسالة ماجستير (غ.م)، كلّية التربية، جامعة الأنبار، 2003،ص13.

أمّا في التصنيف الامريكي فنجد الصناعة الإنشائية في الفرع (الفقرة) السابع عشر تحت مسمّى (البناء والتشييد). أمّا في التصنيف العراقي للأنشطة التحويلية فنلاحظ هذا التصنيف يحتوي أحدَ عشر مستوى وتَشغلُ الصناعات الإنشائية الترتيب الثامن تحت عنوان الإنشائية (البناء والتشييد).

و قامت وزارة التخطيط بتصنيف الصناعات الإنشائية إلى عدد من الأقسام وتوضيح ذلك من خلال الجدول (2).

الجدول (2) تصنيف الصناعات الإنشائية في العراق

ت	اسم الصناعة	رمز النشاط
1	صناعة الزجاج ومنتجاته	2610
2	الفخار والخزف الصيني	2691
3	الطابوق الناري	2692
4	صناعة الطابوق	2693
5	صناعة السمنت	2694
6	صناعة الحصى	2694
7	المنتجات الكونكريتية	2695
8	الكاشي الموزائيك	2696
9	تقطيع الأحجار والمرمر	2696

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2021.

كما يمكن تصنيف الصناعات الإنشائية تبعاً لطبيعة المراحل الإنتاجية إلى[1]:

(1) عدنان حمودي آفاق تطوّر الصناعة الإنشائية في العراق، مطبوع بالرينو، 1973، ص1-3.

1- الصناعات الاستخراجية الإنشائية: تقوم هذه الصناعات على استخراج المادة الخام من باطن الأرض وسطحها كاستخراج: الرمل، والحصى، والاطيان، وتكسير الاحجار، كأحجار المرمر الرخام والكلس، ويَتُمّ استعمال هذه المواد بصورة مباشرة في البناء، أو أنّها تستعمل في الصناعات التحويلية الإنشائية كمادة أولية بعد أن يَتُمّ إضافة مواد أخرى لها.

الصناعات التحويلية الإنشائية: تقوم هذه الصناعات بتحويل المواد الخام لمنتجات الصناعات الاستخراجية وتحويلها إلى مواد تدخل في البناء والتشييد كصناعة: السمنت، والجص، والطابوق، والنورة، والكاشي، والبلوك، والزجاج، والمنتجات الكونكريتية.

أما الاستعمال النهائي لمنتجات الصناعات الإنشائية فيمكنُ تحديدها بنوعين رئيسين هما[2]:

1- المواد الإنشائية التي ترتبط بالصناعة الاستخراجية مثل: الطين، والرمل، والحصى، والأحجار، والصخور وتكسيرها مثل: أحجار الكلس، والجبس، والرخام، والمرمر. وهذه تستعمل في عمليات البناء مباشرة أو تستعمل كمادة اولية.

2- المواد الإنشائية التي تقوم على أساس تحويل المادة الأولية المستخرجة إلى مواد إنشائية ذات استعمالات كثيرة: كالسمنت، والزجاج، والطابوق، والكاشي، والجص، والمنتجات الكونكريتية. وتقتصر دراستنا هنا على الصناعات التحويلية والمتضمّنة: الصناعات الفخارية كالطابوق والسيراميك، وصناعة المواد المستخرجة بطريقة الصهر كالزجاج، وصناعة المواد الرابطة كالسمنت والجص والنورة، والصناعات غير الفخارية كالمقرنص و الكربستون والبلوك... وغيرها.

ثالثاً- أهمّية الصناعات الانشائية:

تُعدّ الصناعات الإنشائية أكثر الصناعات انتشاراً وتوسّعاً؛ وذلك لارتباطها بمشاريع قطاع البناء والإعمار من جهة، وتوافر موادها الأولية المحلية من جهة أخرى. انّ نموّ هذا القطاع نجده مرتبطاً بالمادة الأولية والحاجة إلى ما تنتجه هذه القطاعات، في الغالب نجدها ترتبط مع ما يُنفَّذُ من المشاريع العمرانية، الأمر الذي يلزم توافر مستلزمات منتجات هذه القطاعات الإنشائية، فضلاً عن توافر القوة الشرائية لتحقيق الطلب على هذه المواد[1]

إنّ تطوّر الصناعات الإنشائية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدّم الحضاري والصناعي واتّساع مشاريع الإعمار والإسكان؛ لأنّها في الواقع تزداد أهميةً في مراحل البناء الصناعي الأولى؛ لأنّها توفّر أحد أهمّ متطلّبات تطوير البنى التحتية التي تستند عليها الصناعة، والتطوّر الاقتصادي الشامل[2].

---

(2) كفاية عبدالله عبد العباس العلي الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلّية الآداب، جامعة البصرة، 2005، ص9.

(1) محمد يوسف الهيتي الصناعات الصغيرة في العراق، اطروحة دكتوراه (غ.م)، كلّية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1995، ص139.

(2) عمران بندر مراد التوطن الصناعي في محافظة واسط، رسالة ماجستير (غ.م) كلّية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1989 ص129.

فضلاً عن أهمّية الصناعات الإنشائية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية على مستوى محافظة واسط وعلى مستوى محافظات العراق.

والصناعات الإنشائية أهمّية كبيرة من خلال اجتذابها للأيدي العاملة بشكل مباشر في الإنتاج أو غير مباشر (تكميلي) في مجال البناء والتشييد، وتظهر أهمّية الصناعات الإنشائية؛ لكونها تُعدّ مدخراً لرأس المال، لذلك تُعدّ من النوع الذي يهدف إلى توسعة مجالات العمل، والتي بدورها تعمل على توفير فرص العمل والحد من المشاكل الناجمة عن البطالة[1]. كما انها تعد صناعة وطنية بسبب اعتمادها على المواد الخام المتوافرة محلّياً بصورة مباشرة، وتسعى دول العالم جميعها إلى تصنيع المواد الإنشائية محلّياً، بعد أنْ تقوم بدراسة متطلّبات قيام تلك الصناعات ولاسيمّا المواد الاولية والعمل على استيراد المواد التي لا توجد محلّياً[2].

رابعاً- التأثيرات والمزايا التي تنتج عن إقامة الصناعات الإنشائية:

1- التأثيرات الاقتصادية:

تُعدّ الصناعات الإنشائية أحد أهمّ الأنشطة الاقتصادية وأبرزها، وجزءًا أساساً من الاقتصاد الوطني، وينتج منه إقامة المشاريع الصناعية الكثيرة، من المزايا ومِنْ بينها: زيادة الدخل، وخلق فرص جديدة للعمل، وارتفاع قيمة الأرض، واستغلال الموارد البشرية والطبيعية في المحافظة أو القضاء التي فيها إنشاء المشروع الصناعي. ويُعدّ الدخل الفردي من أبرز التأثيرات الاقتصادية الايجابية التي تنتج من خلال إقامة تلك المشاريع، يضاف إلى ذلك العديد من تلك التأثيرات الايجابية الأخرى إقامة الورش التعليمية والمهنية للعاملين التي لها التأثير الكبير في رفع كفاءة العاملين وزيادة مهارتهم، ثُمَّ زيادة الإنتاج [3].

وتسهم المشاريع الصناعية الإنشائية في العراق بشكل عام ومحافظة واسط بشكل خاص في استغلال الموارد البشرية والطبيعية المتوافرة من خلال الاستفادة من الأيدي العاملة المحلّية الماهرة وغير الماهرة، وهذا بدوره يسهم في خفض نسبة البطالة من خلال توفير فرص العمل، كذلك يمكن الاستفادة من المواد الخام المتوافرة، والتي تعدّ الأساس في إنشاء الصناعة الإنشائية ونجاحها، والعمل على الحدِّ من استيراد البضائع الاجنبية.

1- التأثيرات الاجتماعية:

هنالك العديد من المزايا والتأثيرات الاجتماعية التي تنتج عن إنشاء المشاريع الصناعية الإنشائية بشكل مباشر أو غير مباشر، إذْ إنّ عمليات الإنتاج والعمل والأرباح ينعكس تأثيرها على العلاقات الاجتماعية سواء أكان ذلك داخل الموقع الصناعي أم خارجها (المدينة وأطرافها). وكذلك تنعكس هذه التأثيرات بشكل ايجابي على العائلة، والمجتمع من خلال التقليل من الجريمة، وكذلك تحقيق الرفاه المادي من خلال زيادة المستوى المعاشي للفرد والعائلة، وخلق العلاقات

(1) نوري خليل البرازي الصناعات ومشاريع التصنيع في العراق، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1967، ص237.

(2) صبري فارس الهيتي حميد صلاح الجنابي، جغرافية الإسكان، مطبعة جامعة بغداد، 1983، ص59.

(3) محمد محمود إبراهيم الديب، المستعمرات الصناعية تخطيطاً وإنشاءً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1973، ص28.

الاجتماعية الجديدة، ومن التأثيرات الايجابية الأخرى، ولاسيّما في المناطق النائية، وهو تطوير المهارات والقدرات الفكرية لدى العاملين[1].

3- التأثيرات العمرانية:

إنّ إقامة الصناعات الإنشائية لها التأثير في توسّع المدن حضرياً نتيجة احتياج هذه الصناعات للأيدي العاملة، وهذا يترتّب عليه ضرورة توافر السكن القريب من تلك الصناعات، يُضاف إلى ذلك التوسّع في الخدمات الصحّية، والتجارية، والترفيهية نتيجة الزيادة السكانية المصاحبة لإقامة تلك الصناعات داخل المدن، كما إنّ إقامة هذه الصناعات في ضواحي المدن يتطلّب إنشاء أماكن الإيواء، وهذا يتطلّب من الدولة والسلطات المحلّية إنشاء الخدمات لتلك المناطق، أو إقامة المدن الصناعية المتحضّرة ذات البنى التحتية، والخدمات المختلفة لتَضُمّ معظم الصناعات كافة، لذا نجد الصناعات الإنشائية من أكثر فروع الصناعات التحويلية لها علاقة بتطوّر الجانب العمراني لأيّ منطقة أو اقليم تنشأ فيه هذه الصناعات بسبب صلتها الوثيقة بمشاريع البناء، والتشييد[2].

المبحث الثاني: تحليل تطوّر الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط

أولاً: تحليل إعداد الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط

للصناعات الإنشائية الصغيرة دورٌ بالغ الأهمّية في الاقتصاد القومي نتيجة الحيّز الذي تشغله على مستوى الصناعات كلّها، إذْ بلغ عدد المنشآت الصغيرة المسجّلة في محافظة واسط خلال مدّة الدراسة بين (148 إلى 170) معملاً إنشائياً، بحسب إحصائيات دائرة الإحصاء الصناعي في واسط ودائرة التنمية الصناعية في المحافظة، وما نلاحظه هو العدد الضئيل للمعامل مقارنة مع مساحة المحافظة (واسط) وعدد سكانها؛ يعود ذلك لعدد من الأسباب منها: عدم تسجيل أغلب المعامل في الدوائر المعنية خوفاً من الضرائب والتهرب منها، أضف إلى ذلك إقامة ورش صغيرة لتلك الصناعات الإنشائية في البيوت والمحال، وما يمّيز هذه الورش استعمالها للمعدّات البدائية والأيدي العاملة التي لا تتجاوز (3) أشخاص ذات الإنتاجية المحددة. أما الأعداد المسجّلة لتلك الصناعات يعود قلّتها وتراجعها إلى أنّ القطاع الصناعي برمته يعاني من تركة ثقيلة ومشاكل اقتصادية نتيجة للفساد والحروب التي تعرّض لها البلد، آخرها (داعش) والمظاهرات والأزمة العالمية لوباء كورونا، سبّبتْ ضعف مساهمة القطاع الخاصّ في نموّ الاقتصاد العراقي.

وبلغ معدّل النموّ السنوي المركب ما يقدر بـ (096-%) سالباً، وبمتوسط مدّة بلغ (**162.80**)، وخلال مدّة الدراسة بلغ أعلى عدد معامل (170) معملاً، وأدنى عدد (148)معملاً . ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) أنّ عدد الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط بلغت (170) معملاً إنشائياً صغيراً لعام 2017. وفي عام 2018 أصبح عدد المعامل (169) معملاً، وبمعدّل تغيّر سنوي (058-%) سالباً. أمّا في عام 2019 نجد تناقضاً بعدد المعامل بواقع (165) معملاً، وبمعدّل تغيّر سنوي (236-%) سالباً. نتيجة للتراكمات الضريبية ومستحقّات الدوائر المعنية أهمّها دائرة البلديات، إذْ تَمّ إغلاق العديد من المعامل، أمّا عام 2020 فنجده من أسوأ الأعوام لواقع الاقتصاد العراقي كلّه إذْ إنّ المظاهرات وجائحة كورونا والإقفال العام للبلد (الحجر الصحّي) فضلاً عن انخفاض مناسيب المياه وقطع روافد المياه جعل من الأراضي التي يَتُمّ منها استخراج المواد الأولية (الرمل والحصى) في منطقة بدرة أراضٍ ملحية وارتفاع نسبة

(1) عدنان رؤوف، دراسات في اقتصاديات العمل، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1978، ص40.
(2) محمد محمود ابراهيم الديب، مصدر سابق، ص47.

الأملاح في المواد المستخرجة (المواد الخام)، الأمر الذي أجبر العديد من أصحاب معامل تكسير الحصى وغربلة الرمل إلى الاقفال. وسَجّلَ هذا العام 2020 أعداد المعامل بواقع (148) معملاً بنسبة تغيّر سنوي (1030-%) سالباً، وفي عام 2021 وبعد انقضاء جائحة كورونا وانطلاق حملة الأعمار في عموم العراق، ونتيجة للإصلاحات السياسية المطالبة بذلك تسارعت وتيرة البناء والأعمار، ممّا زاد أعداد المعامل الإنشائية التي من أهمّها: معامل الكونكريت الجاهز بواقع عشرة معامل، ومعمل آخر للمقرنص والكربستون، وثلاثة معامل تكسير الحص وغربلة الرمل في ناحية شيخ سعد (غريبة)، إحدى اقضية مدينة الكوت ليرتفع عدد المعامل إلى (162) معملاً إنشائياً صغيراً بنسبة تغيّر سنوي (945%) موجباً، وهذه الأعداد للمعامل غير كافية مالم يكن هنالك دعم واضح للقطاع الخاص ودعم المنتج المحلّي.

الجدول (3) عدد الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط للمدّة (2017-2021)

السنة	عدد الصناعات الإنشائية الصغيرة	معدّل التغيّر السنوي
2017	**170**	**-**
2018	**169**	**-0.58**
2019	**165**	**-2.36**
2020	**148**	**-10.30**
2021	**162**	**9.45**
متوسّط المدّة	**162.80**	
معدّل النموّ المركب	**%-0.96**	
أعلى قيمة	**170**	
أدنى قيمة	**148**	

المصدر : 1. مديرية إحصاء واسط ، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، 2021م

2. وزارة الصناعة والمعادن ، دائرة التنمية الصناعية ، محافظة واسط .

ثانياً: تحليل مؤشّر عدد العاملين في قطاع الصناعات الإنشائية في محافظة واسط

هذا المؤشّر من المعايير المنتشرة بصورة كبيرة والتي من خلاله يمكن تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة من خلال إيجاد العمل الراغب به، وأنْ لا يكون عبئاً على المشروع أو يؤدّي إلى انخفاض إنتاجية وكفاءة عنصر العمل بقدر ما تكون زيادة الاستعمال متقاربة مع ارتفاع إنتاجية العاملين.

وخلال بيانات الجدول رقم (4) نلاحظ أنّ هنالك تذبذباً في قيم أعداد العاملين ، إذْ نجد أن إعداد العاملين في عام 2017 كانت كبيرة مقارنة مع بقية سنوات الدراسة وسجّلَتْ (1710) عاملاً، ونجد في عام 2018 انخفاضاً طفيفاً في أعداد

العاملين إذْ بلغت إعداد العاملين (1690) عاملاً وبمعدّل تغيّر سنوي (1.17-%) سالباً، وفي عام 2019 استمر انخفاض إعداد العاملين ليصل إلى (1650) عاملاً وبمعدّل تغيّر سنوي (236-%) سالباً ايضاً. وقد شهد عام 2020 (عام الجائحة) انخفاضاً كبيراً لأعداد العاملين وبنسبة مئوية قُدِّرَتْ (60%) عن السنة السابقة، أيْ بمعدّل تغيّر سنوي (5515-%) سالباً نتيجة للإغلاق الشامل للبلد للحدِّ من انتشار الجائحة ليقتصر العدد على العاملين الرئيسيين المتمثّلين بالحرس والمتعاقدين مع مالك المصنع من ذوي الخبرات والقائمين على المعمل، ليكون العدد لكُلّ معمل من (3-6 عامل). أمّا عام 2021 فقد شهد انتعاشاً اقتصادياً محلّياً ودوليا أدّى إلى العودة إلى العمل وافتتاح العديد من المعامل لملاكها. أمّا على الصعيد العراقي فقد كان هذا العام عام التغيير للسلطات ووضع منهاج حكومي قائماً أولاً على اعادة المشاريع المتلكئة، وغير ذلك من المنهاج الحكومي فقد نجد ارتفاع أعداد العاملين في هذا العام (2021) إلى (1639) عاملاً، وبمعدّل تغيّر سنوي ليصل إلى (12148%)، والارتفاع ملحوظ بمعدّل التغيير السنوي عن السنة التي سبقتها، وبمتوسّط مدّة بلغت (1485.8)، وبمعدّل نموّ مركب سالباً (0.84-%) لسنوات الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض للعديد من الأسباب وأهمّها:

- ضعف وتباطُؤ تفعيل قانون الضمان الاجتماعي.
- قلّة الأجور مقابل ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- العمل لساعات إضافية دون زيادة في الأجور.
- تنافس العمالة الاجنبية للعمالة المحلّية.

الجدول (4) أعداد العاملين في قطاع الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط للمدّة (2017-2021)

السنة	عدد العاملين في قطاع الصناعات الإنشائية الصغيرة	معدّل التغيّر السنوي
2017	**1710**	**-**
2018	**1690**	**-1.17**
2019	**1650**	**-2.36**
2020	**740**	**-55.15**
2021	**1639**	**121.48**
متوسط المدّة	**1485.8**	
معدّل النموّ المركب	**% -0.84**	
أعلى قيمة	**1710**	
أدنى قيمة	**740**	

المصدر : 1. من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة العمل والضمان الاجتماعي فرع واسط.

2. مديرية إحصاء محافظة واسط، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة، 2021.

3. الزيارات الميدانية والاتصالات التي قام بها الباحث لعديد من المعامل للمدّةَ (2022/12/2-10/27)

ثالثاً: تحليل مؤشّر قيمة الأجور في الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط

يُعدّ أحد أهمّ المؤشّرات الرئيسة التي تعكس المستوى المعاشي للعاملين، أو هي مجموع ما يَتُمّ دفعه للعاملين مقابل العمل الذي يقدّمه للوحدة وتشمل الأجور النقدية وأجور الساعات الإضافية التي تعطى للعامل ومن خلال بيانات الجدول رقم (5) تبيّن أنّ معدّل النموّ المركب قد بلغ (2.86%)، وأعلى قيمة للأجور خلال هذه المدّة بلغت (643.800.000) وأدنى قيمة لها بلغت (289350000) وبمتوسّط مدّة بلغت (542170000)، فقد شهدت قيم الأجور حالة من التذبذب، إذْ كان معدّل التغيّر السنوي بين عامي 2017- 2018 هو (8.81%) موجباً، أيْ زيادة بمقدار (1.82%) عن عام 2017، وفي عام 2019 أخذت الأجور بالارتفاع وبمعدّل تغيّر سنوي بسيط بلغ (0.28%)، وكانت أسباب تلك الزيادة هي نقص أعداد العاملين إذْ انخرط العدد الأكبر من العاملين في صفوف الحشد، وكذلك العمل في الشركات العاملة مع شركات النفط (حقل الأحدب، حقل كازبروم)، ويأتي عام 2020 (عام الجائحة) كما ذكرت من قبل وما صاحبها من إقفال تام للبلد من 2022/3/2 لغاية 2022/6/20. وبعد النصف الأخير من عام 2020 تَمّ رفع الحظر بمقدار 50% جعل البلد في حالة من الركود والكساد الاقتصادي، واقتصرت الأجور الموزّعة وبنسبة توزيع من (40-60%) المعطاة إلى العاملين والكوادر الأخرى من الأجر الحقيقي. وشملت فقط على العناصر (العاملين) المهمّة مثل الحارس والفنيين ذوات الخبرة بالعمل وأصحاب الشأن من مالكي المعامل، إذْ نجد انخفاض في الأجور بمقدار 53% عن عام 2019، وكانت قد سُجّلَتْ الأجور (289.350.000) وبمعدّل تغيّر سنوي بلغ (52.57-%) سالباً، وأخيراً عام 2021، وهو عام الانتعاش الاقتصادي المحلّي الدولي ما بعد الجائحة. وكما ذكرنا عام التغيير في العراق من حيث الوضع السياسي للبلد والمنهاج الحكومي القائم على الأعمار. وفي النصف الأول من هذا العام 2021 شهد ارتفاعاً لأسعار الدولار أمام العملة المحلّية (الدينار العراقي) ليسجل (148000) عراقي لكُلّ (100$) بعد أنْ كان معدّل التصريف (123000-125000) لكُلّ (100$) وقد سبب ذلك الغلاء المعيشي؛ نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات، وكان له تأثيره سلبيٌّ على القطاع الخاصّ وأصحاب المعامل حين المطالبة برفع الأجور وقد بلغ إجمالي الأجور السنوي للعاملين لعام 2021 (643.800.000) وبمعدّل تغيّر سنوي بلغ (122.51%) موجباً كُلّ هذه الأمور يعود إلى التجاهل الحكومي للقطاع الخاصّ من إذْ الدعم اللوجستي (بنى تحتية ، تمويل) وتفعيل القوانين الخاصة بالعمالة والأجور من إذْ الدوائر المعنية المتمثّلة بـ (وزارة التخطيط، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصناعة الهيئة العامّة للاستثمار الوطني).

الجدول (5) قيمة الأجور ومعدّلات التغيير السنوي بالأسعار الجارية للصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط للمدّة (2017-2021)

السنة	قيمة الأجور السنوية	معدّل التغيّر السنوي
2017	**559200000**	**-**
2018	**608400000**	**8.81**
2019	**610100000**	**0.28**
2020	**289350000**	**-52.57**
2021	**643800000**	**122.51**
متوسط المدّة	**542170000**	
معدّل النموّ المركب	**%2.86**	
أعلى قيمة	**643800000**	
أدنى قيمة	**289350**	

المصدر:1. من إعداد الباحث بالاعتماد على دائرة العمل والضمان الإجتماعي فرع واسط.

2. مديرية إحصاء محافظة واسط ، الإحصاء الصناعي ، بيانات غير منشورة ، 2021.

3. الزيارات الميدانية والاتصالات التي قام بها الباحث لعديد من المعامل للمدّة (2022/12/2-10/27)

رابعاً: تحليل مؤشّر الأهمّية النسبية لتركّز الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط:

وهو أحد المعايير المستخدمة لقياس التركز النسبي لصناعة معينة في قضاء معين ومقارنتها على مستوى المحافظة، ويستفاد من هذا المؤشّر على تشخيص الفروع الصناعية الإنشائية التي يمكن أنْ تتطوّر خلال مرحلة زمنية معينة.

وبالنظر للجدول رقم (6) نجد إقامة المعامل الإنشائية بأصنافها على أقضية المحافظة (واسط) كافة، ولكن هنالك تفاوت في أعداد تواجد الصناعات في أقضية محافظة واسط إذْ نجد قضاء الكوت يحتّل المرتبة الأولى في أعداد تواجد الصناعات الإنشائية الصغيرة بواقع (77) مصنعاً، ونسبة بلغت (47.5%) من إجمالي الصناعات الإنشائية الصغيرة المنتشرة في محافظة واسط للعام 2021، وكانت الحصّة الأكبر لمعامل الكونكريت الجاهز بواقع (21) مصنعاً، ويعود ذلك لمساحة قضاء الكوت إذْ بلغت (2540كم2) بنسبة (30%) من مجموع مساحة المحافظة الكلّي. والبالغة

(17.153كم2)[1]، كما بلغ تعداد سكان مدينة الكوت عام (2021) حوالي (585.212) نسمة مقارنة بعدد سكان محافظة واسط والبالغ عددها الكُلّي (1.489.63) نسمة بنسبة بلغت (39.29%) من تعداد سكان المحافظة[2]. ومن الأمور الأخرى توافر البنى التحتية مقارنة بباقي أقضية المحافظة، وكذلك حصّة مدينة الكوت من حملة أعمار المحافظة هي الأكبر بواقع 50% من مشاريع المحافظة بحسب تقارير ديوان محافظة واسط، المكتب الإعلامي لمحافظة واسط، ويشغل قضاء الحي المرتبة الثانية بعدد المصانع بواقع (46) مصنعاً وبنسبة أهمّية بلغت (28.19%) من إجمالي الصناعات في المحافظة إذ تركّزتْ تلك الصناعات الإنشائية المتمثّلة بصناعة (الشتايكر) بواقع (25) معملاً، والبلوك (10) معملاً والكاشي (3) معملاً و (8) معملاً للكونكريت الجاهز، وتليها قضاء بدرة ثالثاً بواقع (14) معملاً ونسبة أهمّية (8.64%). كانت جميعها ضمن صناعة تكسير الحصى وغربلة الرمل. وفي المرتبة الرابعة كانت من نصيب قضاء الصويرة بواقع (13) مصنعاً وبنسبة أهمّية بلغت (8.02%)، وخامساً قضاء العزيزية بواقع (8) معملاً ونسبة أهمّية بلغت (4.94%)، وأخيراً في المرتبة السادسة التي كانت من نصيب قضائي الزبيدية. والنعمانية بواقع (2) معملاً. وبنسبة أهمّية بلغت (1.2%). ويعود هذا التفاوت إلى إقامة معظم الصناعات قرب مناطق المواد الخام وتوافر البنى التحتية للقضاء جعلها تتوطّن في قضاء دون الآخر.

الجدول (6) الأهمّية النسبية لتركّز الصناعات الإنشائية الصغيرة في محافظة واسط

اقضية	عدد المصانع	الأهمّية النسبية
الكوت	**77**	**%47.5**
الصويرة	**13**	**%8.02**
العزيزية	**8**	**%4.94**
الزبيدية	**2**	**%1.2**
النعمانية	**2**	**%1.2**
بدرة	**14**	**%8.64**
الحي	**46**	**%28.39**
المجموع	**162**	

المصدر : 1. من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة العمل والضمان الاجتماعي فرع واسط.

2. مديرية إحصاء محافظة واسط، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2021.

3. الزيارات الميدانية والاتصالات التي قام بها الباحث لعديد من المعامل للمدّة من (2022/12/2-10/27)

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الكُلّية التقنية الوسطى، المعهد التقني كوت، قسم المساحة، وحدة الخرائط.

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة واسط، بيانات غير منشورة لعام 2021.

المبحث الثالث: المعوّقات والتحدّيات التي تواجه تطوير الصناعات الإنشائية في محافظة واسط

أولاً: التحدّيات التي تواجه القطاع الإنشائي بشكل عام والصناعات الإنشائية الصغيرة بوجه الخصوص:

تقع المسؤولية الحكومية في تطوير الصناعة على عاتق المدير العامّة للتنمية الصناعية، التي تتولّى بناء أساس الصناعة في العراق، ومراعاة مجالات السلامة جميعها، وتقديم ما يكفي من الخدمات، وتقديم الاستشارات لضمان استدامة المشاريع الصناعية[1].

1. فرض الضرائب والرسوم الكمركية، على الرغم مْن أنّ قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) يمنح إعفاءً منها من الناحية النظرية[2]، إلاّ أنّه لم يؤخذ به، وعلى العكس أضيفت لها رسوم وضرائب منها: (ضريبة الاعمار، وممارسة مهنة، ووصولات مسجّلة وصادرة من مجالس المحافظات)، وقد أثقلت كاهل القطاع الصناعي الإنشائي أدّى إلى تراجع الإنتاج والجودة.

2. الوعود الحكومية المؤجّلة والقائمة على أسس انتخابية، منها بناء مناطق صناعية كبيرة من شأنها اجتذاب التكنولوجية والاستثمارات المحلّية والاجنبية، والتي تُعدّ جزءًا من استراتيجية تنويع الاقتصاد العراقي، إذْ أعلنت الحكومات المتعاقبة عن نيّتها بناء خمس مناطق صناعية كبيرة في عموم البلد[3]، لكن نرى ونترقب ما إذا كانت تلك الأجندة الطموحة ستتحقّق بالفعل.

3. غياب التنسيق بين المؤسّسات الحكومية ذات العلاقة كالبلديات والإدارة المحلّية للمحافظات والصناعة والمصارف وأصحاب الشأن من المستثمرين في القطاع الإنشائي.

4. اعتماد العراق الكبير على النفط (أحادي الاقتصاد)، إذْ اعتمدت ميزانية العراق على إيرادات النفط إذْ شكّلت نسبة 93% من إيرادات البلد، دون تنويع مصادر الدخل، إذْ إنّ نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامّة لا تتجاوز (20%)، فهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساحة العراق وتعداده السكاني المتزايد، إذْ يبقى العراق رهينة اسعار النفط[4]، إذْ إنّ النهوض بالقطاعات الاقتصادية الحيوية: (صناعة، زراعة، تجارة) يمكن ان تنهض بالاقتصاد العراقي وتقلّل من مشاكله الاقتصادية الكبيرة.

5. انكشاف العراق على الخارج بنسبة تقارب (90%)، نظراً لاعتماد العراق على الاستيرادات من حيث اتّباع سياسة الإغراق السلعي، وتعطيل القاعدة الإنتاجية الوطنية، نتيجة سوء إدارة الدولة والفساد المنتشر في هيكلّية بناء الدولة.

6. الفساد الإداري والمالي، يُعدّ الفساد الإداري والمالي من أبرز التحدّيات في العراق، والمشكلة هي صعوبة تحديد الحجم الفعلي للفساد، ويحتل العراق مراتب متأخّرة في مؤشّرات الفساد والصادر من منظّمة الشفافية الدولية[5]، وذلك في ظلّ

(1) وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، 2018، https.//gd.d.gov.iq/index.php?name=pages&op=74.
(2) قانون رقم (20) لعام 1998- الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاصّ والمختلط، قاعدة التشريعات العراقية، 2015.
(3) الهيئة العامّة للاستثمار الوطنية العراقية.
(4) تقرير الاحصاءات السنوية، سنوات مختلفة، المنشورة على موقع وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء.
(5) تقدير مدركات الفساد لعام 2019، منظمة الشفافية الدولية على الموقع الإلكتروني https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results.

غياب للدور القضائي والرقابي في محاسبة الفاسدين، وكان ذلك أحد أهّم الأسباب لضياع العراق اقتصادياً ومالياً، وترهل بنيته التحتية، إذْ أشارت دراسات في الدول الصناعية الكبرى أنّ هنالك علاقة طردية بين الفساد والبطالة وكلما زاد الفساد زادت مشكلة البطالة؛ لأنّ المفسدين يستنزفون المال العام والخاصّ لخدمة مصالحهم الخاصّة.

ثانياً: الحلول اللازمة للنهوض بالمشروعات الإنشائية[1]:

1. ضرورة اعتماد استراتيجية صناعية تستند إلى الحماية التجارية للمشاريع، من خلال وضع حدٍّ لسياسة الإغراق وتقديم الدعم لصناعتنا الوطنية.

2. ضرورة وجود مرجعية واحدة للإشراف على المشاريع الصناعية وتنميتها ومساعدتها على التوسّع، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية.

3. تشجيع الصادرات والاستفادة من المشاركة في المعارض المتخصّصة المحلّية والدولية، عن طريق تقديم الدعم الحكومي لهذه المشاريع لتحسين جودة منتجاتها، ومكافحة الغشّ الصناعي والتجاري الذي تقوم به بعض المشاريع، كُلّ هذا يُمكّن تلك الصناعات من المنافسة.

4. وضع برامج تدريبية لأصحاب المشاريع؛ لغرض رفع قدراتهم ومهاراتهم، وبرامج تأهيلية للملاكات العاملة من خلال إنشاء مراكز التدريب والتأهيل من قبل الحكومة.

5. تقديم الدعم المالي من خلال القروض الميسّرة، ومراقبة استغلالها في الأمر الذي اقترضت من أجله، والتخفيضات الكمركية والضرائب وأسعار الصرف.

6. الأمن والاستقرار السياسي ضروريان لُكلّ نشاط اقتصادي لابُدَ من توافرهم، إذْ لا يمكن بناء البلد والسلاح منتشر خارج سيطرة الدولة، لذا لابُدّ من وضع قوانين وتعليمات صارمة بشأن ذلك.

7. توافر البنى التحتية وفي مقدّمتها الطاقة الكهربائية والوقود، وبأسعار، مدعومة وتحسين باقي المرافق العامّة الأخرى: كالطرق، والماء، والصرف الصحي...وغيرها.

8. دعم القطاع الخاصّ من قبل الحكومة واتخّاذه شريكاً حقيقياً، وليس خصماً وتوفير كافة التسهيلات الممكنة له من خلال تمكينه من أخذ دوره الحقيقي في إعمار البلد، وتحريك الكساد الكبير في السوق العراقية ممّا يجعله يستوعب أعداداً كبيرة من العاطلين، ويقلّل الضغط الكبير على القطاع العام.

أولاً: الاستنتاجات:

1. إنّ طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي، والأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية المتردية، والقيود المتمثّلة بالضرائب والرسوم والأتاوات على مستوى العراق بشكل عام ومحافظة واسط بشكل خاص، كُلّ ما ذكر أدّى إلى:

أ- انعدام التنويع في الإنتاج الصناعي الإنشائي العراقي.

(1) عادل عبد الزهرة شبيب، أهمّية المشاريع الصناعية والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي المتأزم، الحوار المتمدن، 2020/10/30.

ب- قلّة مساهمة القطاع الخاص في زيادة النشاط الصناعي الإنشائي.

2. انعدام الشفافية والوضوح في المعلومات، وضعف الجهاز المصرفي وإدارته، والفساد المستشري، إلى جانب البطالة المقنّعة، ولاسيّما في شركات القطاع العام، وباقي مفاصل الدولة، وغياب الشراكة مع المستثمر الأجنبي، أمورٌ أثقلت الاقتصاد العراقي بالمديونية، ونتائجه السلبية على اقتصاد البلد بصورة عامّة، والمواطن بوجه الخصوص.

3. تعاني الصناعات الإنشائية في محافظة واسط من معوّقات عديدة، ولاسيما على مستوى: البنى التحتية، والضرائب، وسياسة الانكشاف الاقتصادي، والفساد الإداري والمالي، الذي شَكَّلتَ بمجموعها عائقاً في تقدّم الصناعات الإنشائية في المحافظة.

ثانياً: التوصيات:

1. دعم المستثمرين وتشجيعهم من قبل الدولة والحكومة المحلّية وهيئة الاستثمار والتنمية الصناعية، من خلال تسهيل الإجراءات الروتينية المتّبعة ، ومدّ يد العون والمساعدة ، من شأنها تسهيل عملية الاستثمار في القطاع الصناعي الإنشائي.

2. اعتماد أسلوب المشاركة بين القطاع العام والخاصّ للصناعة الإنشائية، من خلال إنشاء شركات ومشاريع ذات رأس مال مشترك.

3. الدعم الحكومي الجاد بتوافر البنى التحتية، وفي مقدّمتها الطاقة والكهرباء وبأسعار مدعومة ، والدعم المالي من خلال القروض الميّسرة والتخفيضات الكمركية ودعم أسعار الصرف، من شأنها إيجاد استراتيجية حقيقية تنموية للصناعات الإنشائية في العراق .

4. إقامة مدينة صناعية نموذجية متكاملة ، في محافظة واسط ، بالقرب من مصادر المواد الأولية ، وتكون ذات صفة تنافسية ، تدفع بعملية النموّ والتطوير الصناعي إلى الأمام .

المصادر:

تقدير مدركات الفساد لعام 2019، منظّمة الشفافية الدولية على الموقع الإلكتروني
.https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results

1. تقرير الإحصاءات السنوية، سنوات مختلفة، المنشورة على موقع وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

2. جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق: الطبيعة والاقتصادية والبشرية ، ط3 ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة، 1965.

3. صبحى أحمد خلف الدليمي، التوزيع المكاني للصناعات الإنشائية الكبيرة في محافظة الأنبار، رسالة ماجستير (غ. م)، كلّية التربية، جامعة الانبار، 2003.

4. صبري فارس الهيتي حميد صلاح الجنابي، جغرافية الإسكان، مطبعة جامعة بغداد، 1983.

5. عادل عبد الزهرة شبيب، أهمّية المشاريع الصناعية والصغيرة والمتوسّطة في الاقتصاد العراقي المتأزّم، الحوار المتمدّن، 2020/10/30.

6. عباس علي التميمي، النموّ الصناعي في الوطن العربي، مديرية مطبعة الجامعة، الموصل، 1985.

7. عدنان حمودي آفاق تطوّر الصناعة الإنشائية في العراق، مطبوع بالرينو، 1973.

8. عدنان رؤوف، دراسات في اقتصاديات العمل، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1978.

9. عمران بندر مراد التوطّن الصناعي في محافظة واسط، رسالة ماجستير (غ. م) كلّية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1989.

10. قانون رقم (20) لعام 1998- الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط، قاعدة التشريعات العراقية، 2015.

11. كفاية عبدالله عبد العباس العلي الصناعات الإنشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلّية الآداب، جامعة البصرة، 2005، ص9.

12. لودفيك رومانجيك وآخرون، التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، ترجمة عصام عبداللطيف أحمد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، 1978.

13. محمد أزهر السماك، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987.

14. محمد محمود إبراهيم الديب، المستعمرات الصناعية تخطيطاً وانشاءً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1973.

15. محمد يوسف الهيتي الصناعات الصغيرة في العراق، اطروحة دكتوراه (غ.م)، كلّية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1995.

16. نوري خليل البرازي الصناعات ومشاريع التصنيع في العراق، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1967.

17. الهيئة العامّة للاستثمار الوطنية العراقية.

18. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة واسط، بيانات غير منشورة لعام 2021.

19. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الكلّية التقنية الوسطى، المعهد التقني كوت، قسم المساحة، وحدة الخرائط.

20. وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامّة للتنمية الصناعية، 2018، https.//gd.d.gov.iq/index.php?name=pages&op=74.